أبو إسلام أحمد عبد الله

الأنبا شنودة وقضايا الفتنة

مركز
التنوير الإسلامي

عنوان الكتـــاب: الأنبا شنوده وقضايا الفتنة
اســـم المؤلف: أبو إسلام أحمد عبد الله
تصميم الغـــلاف: الفنان حسام الجندي
خطوط الغـــلاف: مهندس أحمـــد فوزي
الإشراف التنفيذي: دكتور إسلام أحمـــد
عنـوان المراسلة: القاهرة. كوبري القبة. (١٠١) شارع القائد
العنوان الإلكتروني: abuislam _ a@hotmail.com
الهـــاتف: ٦٨١٥٥٢ - ٤٨٤٤٦٠٤ القاهرة
رقـــم الإيداع: ٢٩٦١٦ / ٢٠٠٤
التـــرقيم الدولي: 7 - 074 - 289 - 977

مركز التنوير الإسلامي



وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ
لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ
بِهَا أُولَٰئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَٰئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد،

فقد طرحت في عدة محاضرات ورسائل، عدداً من المصطلحات والمفاهيم حول تلك الفرية الفتنة، التي تموت وتحيا ثم تموت، ونحن لا نملك أي قدر من المعرفة عن ذلك الخفي الذي يصدر القرار بموتها، ثم يتولى - في كل مرة - مخاضها، ليصنع أزمة يعانيها (٦٦) مليوناً من الأقباط المسلمين، في علاقاتهم بـ (٤) ملايين من النصارى (وغير النصارى) (٦ ٪ من إجمالي سكان مصر) ينقسمون أكثر من (٨٠) طائفة في مصر وحدها، مكرراً رجائي بضرورة رفع التكاليف والحساسيات، إن أردنا الوصول إلى حلول عملية لعلاج تلك الفرية، وأربأ بالعقلاء أن يزايدوا، أو يروا في دفن الرؤوس منجاة من الخطر،

- لأن نشر الحقائق ليس بحال طعناً أو إساءة لأحد.

- ولأن القناعات والقرارات تحتاج إلى كم وافر من المعلومات لتستقيم أحكامها.

- ولأنه يكون من العبث أن نسلم أو نستسلم لأصحاب المفاهيم الضالة والمضللة، لتخلوا ساحة القرار إلا منهم، وهم الذين خانوا الأمة عندما رفعت لواء الإسلام، وخانوها عندما رفعت لواء العروبة، وأبوا إلا أن تكون شيوعية ملحدة في أحضان الدب الأحمر، فلما سقط الدب آثروا إلا أن ترتمي في أحضان العلمانية المتوحشة، مادامت سوف تنتهي أيضاً إلى منظومة ملحدة، تشعل النار في قلوب نصارى الأمة ليحرقوا بيوت أهلهم المسلمين، فإذا ما خلت لهم الساحة بالنصارى، انقضوا عليهم كما فعلوا في روسيا قديماً، فذبحوا البطاركة، وشنقوا الأساقفة، وشربوا دماء القسس، وأكلوا لحوم الرهبان، وانتهكوا أعراض الراهبات، وهدموا كل مكان يذكر فيه اسم الله. خسئوا بوهمهم، ولن يزود عن نصارى الأمة، اليوم وغداً، كما كان بالأمس، غير حكام وقضاة وجند وشعب المسلمين.

لذلك وغيره كثير، ولطول عمر المشكلة، وإدمان استخدام المسكنات في علاجها، بات ضروريا الوقوف عليها بجلاء، وتحديدها بدقة، والمبالغة في رصدها، ومن ثم القدرة على تفكيكها وتحليلها، ثم إعادة تركيبها وفق المنظومة الإلهية التي يستبين فيها الحق من الباطل، ويأمن فيها النصراني بين أهله الأقباط المسلمين، على دينه وعرضه وماله.

وفي هذه الدراسة، أعرض لثلاث قضايا، من تلك التي دئب بعض مثيري الشغب من أبناء أهلنا الأقباط النصارى، إثارتها وتنغيص الحياة بترديدها كما لو كانت من المسلمات، وقد يرجع ذلك في المقام الأول إلى انعدام الحوار بين الأهلين، مما حدا بكل

طرف أن يفتري على الأمة، ومن كثرة ما يردد افتراءاته، يصدق نفسه، بل وغالباً ما يصدقه المهيأين مثله للافتراء.

وأؤكد أن ما أطرحه هنا، هو في المقام الأول والأخير، كما معلوماتيا من الضروري الاعتبار به، راجيا عدم التجرؤ على نفيه أو التشكيك في صدقه إلا بالبينة الموثقة، إغلاقاً لباب المهاترات والمزايدات، أما القليل الذي يأتي بين السطور من آراء لي، فهو بالضرورة، خاضع للقبول والرفض، للصواب والخطأ، للحوار والخلاف، بل وللسب غير المسؤول إن حلا لأحد أن يكرر ما سقط فيه خداعاً، أحد الزملاء يوماً بصحيفة الأسبوع، وأبدأ بالقضية الأولى،

(١)

الاضطهاد الوظيفي للنصارى

يكون نوعاً من الجهل وعدم القدرة على استيعاب القناعات، اتخاذ مواقف تصطدم مع مواقف وآراء الآخرين، اعتماداً على التهييج والتضليل، فمثل عشرات الشكاوى التي تثيرها بعض الكتابات الكنسية والعلمانية، حول اضطهاد بعض الموظفين المسلمين لمرؤوسيهم أو زملائهم النصارى، فإن أدراج محرري الصحف وإدارات المصالح والشركات، لن تعدم أضعاف عددها من مسلمين في حق نصارى، ومثلها من مسلم في حق مسلم، ونصراني في حق نصراني، مما يؤكد على أهمية التصدي بحسم لكل من احترف فن المتاجرة بمثل هذه الدعاوى، بل ويجب فرض عقوبات رادعة على كل من يقحم العقيدة في خلافات وظيفية أو مهنية، حتى لو كانت في حقيقتها تحمل هذا البعد الديني.

ولا بأس أن نضرب مثالاً على حدوث الخصومات بين أصحاب العقيدة الواحدة، وعلى أرفع المستويات الوظيفية وأقربها إلى الطهارة والزهد والتقوى والورع، تلك التي نسمع بها في ردهات مشيخة الأزهر ووزارة الأوقاف وعشرات الهيئات والمؤسسات العلمية والتعليمية، ونشاهدها كذلك أشد عنفاً ووضوحاً في ردهات المجالس الإكليروسية والمجامع الكنسية، ولعل أقرب شاهد على ذلك، الموقف العدائي من الهيئة الإنجيلية تجاه كنيسة الله الخمسينية، وسلبها

أموالها وأملاكها، بل وحق الوجود هي وشعبها ورئيسها القس صمويل مشرقي، والتي مازالت قضاياه تتناقلها المحاكم منذ عشرات الأعوام حتى يومنا هذا.

ولا يدانيها غير مواقف فضيلة شيخ الأزهر من بعض زملائه الأزاهرة أمام المحاكم، ومواقف نيافة الأنبا شنودة، خلال السنوات القليلة الماضية ضد رموز كنسية كبيرة مثل الأب ماكس ميشيل الذي أعلن نفسه بطريركاً على الكنيسة المصرية المستقلة عام ١٩٨٣، ومن قبله القس بقطر ميخائيل الذي كوّن لنفسه كنيسة مستقلة في استراليا، والقس زكريا بطرس الذي كان نجماً في سماء الكنيسة بمصر الجديدة ثم أصبح بعد فصله لا يجد مالاً يقيم به حياته، والقس إبراهيم عبد السيد كاهن كنيسة المعادي الذي طرد من رحمة الكنيسة في حياته وبعد مماته، والقس إنطاس كاهن الاسكندرية الشهير، والراهب أبو سيفين راعي كنيسة أبو سفين الذي طرد من ملكوت البابوية شر طردة، وحكايات الأب الورع الراحل متى المسكين يعرفها الصغير والكبير، والقس دانيال البراموسي الذي طالما كان متهماً بولائه الشديد للأنبا شنودة فأعلن طلاقه للكنيسة الأرثوذكسية وملتها وقوانينها، وانتقل وبرفقته عشرة آلاف - على أقل تقدير - من تلاميذه، إلى الكنيسة البروتستانتية، وتزوج من ابنة أحد رؤسائها بعد حادثة إغماء فتيات المدارس الشهيرة عام ١٩٩٤، التي كذبوا علينا وقالوا إنها حالات نفسية ثم قالوا إنها الحرب الصهيونية البيولوجية، وكانت في الحقيقة حرب التلميذ دانيال على أستاذه الأنبا شنودة، في قضية كنسية تعرف بالكاريزماتية أو مواهب الروح القدس (والتفاصيل في كتابي: «عفاريت القس دانيال. من أغمي فتيات مصر؟» الذي صدرت طبعته الثانية منذ أيام، وراجع أيضاً كتابي الجديد: «صراعات كهنوتية في مذبح الكنيسة المصرية»).

كل هؤلاء عندما اختلفوا مع الأنبا شنودة، اعتبروا مخالفين للعقيدة الكنسية ومتآمرين عليها، فحوكم بعضهم ولم يحاكم بعض آخر، وحُرم بعض ثالث من وظيفته وراتبه، ومُنع بعض رابع من حق أداء الصلوات في الكنائس، ولم يُصلى على بعض خامس بعد مماتهم.

والتاريخ القريب يذكر أن الأنبا شنودة تعرّض هو نفسه من قبل، لغضبة من هذه القرارات، عندما عَزله أستاذه وحبيبه المقرب إليه، البابا كيرلس البطريرك السابق وأعاده إلى ديره السرياني في وادي النطرون جزاء عدم طاعته في أول خلاف بينهما، وهو ما فعله أيضاً البابا كيرلس مع الأب متى المسكين عندما أصدر حكماً ضده بأن «يهيم على وجهه في الصحراء فترة»، وما فعله عام ١٩٦٠ مع رئيس دير الأنبا أنطونيوس عندما جرده من رتبته الكهنوتية، فلما طلب الصفح والغفران خفف الحكم إلى إيقافه حتى الممات عن أي نشاط أو عمل.

كل هذه الوقائع وهي أمثله وليست حصراً، لم تكن بسبب الاختلاف في العقيدة بين مسلم ونصراني، ولا بسبب خلاف في الملة بين أرثوذكسي وكاثوليكي، بل وليست خلافاً بين أرثوذكسي رومي وأرثوذكسي مرقسي، إنما هي بين قادة وكهنة وقسس الكنيسة الأرثوذكسية المرقسية المتوحدة.

والذي نخلص إليه، أن النفخ في المواقف الفردية هو الذي يثير الفتنة ويوهج رمادها لتخرج منها النيران، ولو اتفق العقلاء على التريث وعدم الاستجابة لنوازع الشيطان، وتأديب من يثير هذه الفتن التي تخضع للمصالح والأهواء، لما حدثت معارك وأزمات ومواجهات طائفية مقيتة، تحمل خداعاً، شعار (العدالة في توزيع الوظائف والترقيات)، وهي في الحقيقة تنفيذ لمؤامرة الضخ اللاشعوري الذي يمارسه عدد من خونة الوطن والدين، لحساب قوى لم تعد خافية عن أجهزة الأمن ولا عن وسائل الإعلام، في إفساد الوجدان المصري السمح بفطرته، والودود بربانيته.

والتاريخ الغائب الذي نستحضره من ركام الماضي، يقول إن المسلمين في عقر دارهم وحُر أرضهم، كثيراً ما وقعوا فريسة هذا الظلم الفردي والجمعي للموظفين النصارى، ومن ملفات التاريخ، أنه منذ أقل من مائة عام فقط، حفظت آلاف الشكاوى التي تقدّم بها الأقباط المسلمين إلى السلطات الحاكمة في مصر، يشكون فيها اضطهاد الأقباط النصارى لهم في وظائفهم وأعمالهم، والتضييق

عليهم، وسطوة النصارى على المراكز الوظيفية العليا والمتوسطة، بل والسفلى في أحيان كثيرة، [«ولا يُحسب أن شكوى المسلمين من تزايد الأقباط في الوظائف الحكومية كان من منطلق عقدي خالص، إنما لوجود مفارقة شاذة في نسبة هذا التوظيف»] بحسب تعبير الدكتور مصطفى الفقي في كتابه الأقباط في السياسة المصرية (ص ٢٤) الذي نقل عن (جاك تاجر) في كتابه أقباط ومسلمون (القاهرة ١٩٥١، ص ٦٢) يقول: [«إنه في سنة ١٩٠١، بعث دون جورست المندوب السامي البريطاني بتقرير إلى رؤسائه في لندن، يثبت فيه أمام حكومته وأمام الرأي العام، أنه بريء من اتهام نصارى مصر له بإظهار تعاطفاً أكبر تجاه المسلمين، فكتب قائلاً: إن النصارى الذين:

- يمثلون أقل من ١٠,٠٠٪ من عدد السكان.
- يشغلون ٤٥,٣٢٪ من المناصب.
- ويتقاضون ٤٠,٠٠٪ من إجمالي المرتبات
- بينما المسلمون أكثر من ٩٠,٠٠٪

ويتقاضون ٤٤,٠٪ فقط من إجمالي المرتبات»].

تلك هي الحقيقة التي نطق بها التاريخ القريب، ولن يغير التاريخ أبداً من أقواله وهو يشهد في واقعنا المعاش اليوم، مجاملات وتدليل يفوق خيال المتخيلين، ويستثير هدوء الحليم، فيما نرى ونسمع ونقرأ عن مشكلات فردية لآحاد الأقباط النصارى، تم تصعيدها كقضايا تهدد سلامة الجبهة الوطنية، وخوفاً من طاغوت الاتهام العفن القميء الذي يسمى بالفتنة الطائفية، صغرت أمام هذه المشكلات الفردية قيادات كانت كبيرة، وأطيحت برؤوس كانت عالية، وهدد استقرار سلطات وهيئات كانت آمنة.

ونرى ونسمع ونقرأ عن مئات الحقوق الضائعة لآلاف الأقباط المسلمين، التي تعج بها أدراج الصحفيين وملفات الإدارات القانونية بالمؤسسات الصناعية والتجارية والإدارية والعلمية والتعليمية بل والإعلامية، بل وداخل الأجهزة

السيادية للدولة، دون أن يطرح أحداً مفهوم التعصب والعنصرية الذي لا محل له بطبيعة الحال، بينما أصبحت الحالة الوحيدة لأحد النصارى في أي مؤسسة أو هيئة أو إدارة، هي بالضرورة ذات بُعد ديني طائفي، تتدخل لعلاجه أعلى القيادات الكنسية.

ولا تتخلف صحيفة «وطني» لسان حال نصارى مصر الأرثوذكس المرقسيين بالتحديد، في أن تجعل منها قضية وطن، ومصير أمة، وكرامة شعب، ولا تتوقف حملاتها إلا أن يُستجاب لها، وهو ما يؤكد على الروح الطائفية العنصرية المتطرفة التي ينطلقون منها، ويبذلون الجهد في البقاء عليها، بل وحمايتها وتضخيمها، كواحدة من آليات الضغط والتهديد والوعيد، لمن تسوّل له نفسه، أن يخطيء في حق واحد من أتباع الامبراطورية المرقسية.

ولعل قصة إنشاء شركة صحيفة «وطني» وآل سيدهم، واحدة من مكاسب الكنيسة المصرية التي استفادت كثيراً من عصا الطائفية والعنصرية، حتى تحقق لها المراد ونالت الموافقة، خلال ثلاثة أعوام، بينما لا يملك واحد أو جماعة أو جمعية من جمعيات المسلمين أن تظفر بهذا الظفر خلال عشرة أعوام، لأنها بوضوح وجلاء، لا تملك عصا الطائفية ولعبة حقوق الإنسان، وكان حرياً بالقائمين على صحيفة «وطني»، لو تكون حملاتهم الصحفية والغيرة الحقوقية، ضد المجلس الأعلى للصحافة حيناً وضد نقابة الصحفيين حيناً آخر وضد أجهزة الأمن حيناً ثالثاً، هي للأقباط جميعاً؛ مسلمين ونصارى، ليؤكدون أنهم مصريون لا كنائسيون، دولتهم هي حكومة البلاد لا إكليروس البطريركية، حاكمهم مبارك وليس شنودة، بحسب تعبير جمال أسعد عبد الملاك في كتابه «من يمثل الأقباط. الدولة أم البابا؟».

وتلك هي الصورة المقيتة التي سببت الكثير من الأحقاد بين الأهلين، بين أهل استطاعوا أن يمتلكوا قوارب نجاة جهنمية وعِصِيّ غلاظ تعيد إليهم حقوقهم وتحميهم من المظالم، وأهل آخرين لا يملكون غير العويل والصراخ إن قدروا عليهما، أو يُبتلون بعصاً كهربائية تخرصهم، أو أن يستسلمون للظلم الذي أصبح

من مكونات حياتهم، وهذا هو عموم الحال مع هموم الشعب ومشكلاته، لكن قلوب قيادات الندسارى ما عادت تتألم لأحد من غير أبناء ملتهم، ولم تعد عيونهم تري إلا مصالح طائفتهم، باعتبارها - هي وكفى - كل آلام الأمة وآمالها، وهي وكفى دليل الحرية من عدمها، وبحقوقهم وحدهم تكون حقوق الإنسان، أو تستدعى لجان ومنظمات بلاد العم سام.

(٢)

التعليم الكنسي، حجمه وغاياته

أما القضية الثانية، فهي مشكلة التعليم الديني، وأقول بداية، إذا كان العلم هو أداة الشعوب لتحقيق السلام الاجتماعي والاتساق النفسي والوئام الثقافي، فيكون نوعاً من أنواع الظلم، أن يصبح العلم تحت سطوة الهوى ،وشيطان الأنا، أداة للصراع ولصناعة قوى خفية تهدد الاستقرار والأمان، حتى وإن أجادت هذه القوى التدليس، ولبست ثوب حرية الفكر والدين، لأن كل حرية غير مسؤولة هي نار ودمار على أهلها ووطنها.

إذ في الوقت الذي يتآمر فيه بعض أصحاب العمائم البيضاء من شيوخ الأزهر ووزارة الأوقاف على هوية جامعة الأزهر ومنابر المساجد المؤممة، لمسخها وتذويب رسالتها التوحيدية والإيمانية، والانحراف بها في الكواليس وخلف الستائر السميكة والاجتماعات المغلقة، نحو العلمنة باسم العولمة.

وإذ في الوقت الذي تبذل فيه الجهود المخلصة لوقف هذا التيار المشبوه المتآمر على دينه، فإن دعوة تحتية تسري في مجرى آخر، تطبخ على أعلى المستويات داخلياً وخارجياً، انكشف سترها من خلال:

- مجلة المجتمع الكويتية في عددها (٥٤١ عام ١٤٠١هـ - ١٩٨١ص)، في تحقيق صحفي على أربع صفحات.

- ثم سطرين (ص ١٩) ومثلهما (ص ١١٧) من كتاب « الفتنة الطائفية في مصر» للأستاذ جمال بدوي.

- وضمنياً في الصفحات (٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٤) من كتاب «خريف الغضب» للأستاذ محمد حسنين هيكل.

- وثلاثة أسطر لتوفيق على وهبة في كتابه «شبهات وانحرافات في التفكير الإسلامي المعاصر».

- وسطرين (ص ١٦٦) غمزاً ولمزاً من د. سميرة بحر، في كتابها «الأقباط في الحياة السياسية المصرية»، قائلة: «رفض السماح للنصارى بإنشاء جامعة على غرار جامعة الأزهر».

تلك هي الدعوة التي صرح بها نيافة الأنبا شنودة، في طلب منه قدمه إلى جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، أثناء زيارة الأول للثاني في أمريكا عام ١٩٧٧، فاستجاب له على الفور بالتمويل الكامل لإنشاء أول جامعة نصرانية لاهوتية (دينية) في مصر والشرق الإسلامي، على غرار جامعة الأزهر، وبأسلوب أكثر صدقاً (للصراع مع جامعة الأزهر)، فكان ذلك المطلب الغريب، الذي فاق تصور دهاة الساسة في مصر وعلى رأسهم الرئيس السادات وأذهل كل من كان حوله حينذاك، فصدمت مشاعرهم، وكان ذلك هو في ذاته الذي صنع كفن موت الفكرة يوم ولادتها، وكان لها من العواقب السلبية، ما جعل الأنبا شنودة يعيد صياغة مطلبه بعد ذلك، بحسب تعبير جمال بدوي (ص ١٩): «... دعوة الأنبا شنودة إلى تطوير الكلية الإكليريكية أو استعادة كنيسة الاسكندرية لمنزلتها العالمية».

لقد أراد الأنبا شنودة أن يقارن بين أهمية الكليات والمعاهد اللاهوتية الكنسية في مصر، وبين جامعة الأزهر، ودور كل منهما، فكان في ذلك غبناً وظلماً شديدين للأمة الإسلامية عامة وللأقباط المسلمين خاصة، إذ بينما تقوم جامعة الأزهر برسالة كونية في المقام الأول لحماية الأمة من خصومها وتطوير أدائها في مواجهة التحديات التاريخية والحاضرة والمستقبلية من خلال علوم دينية تتسق وعقيدة الأمة، تؤدى في قاعات مفتوحة، مرئية ومسموعة لم تنكر ثوابتها، الآخر - النصراني - بل حددت أحكامها حقوقه وواجباته.

في الوقت ذاته، نجد أن الكليات والمعاهد اللاهوتية، وهي فاقدة إلى روح الشفافية في علاقتها مع الآخر - المسلم - بل وتحرص على تغييبه من علومها ومناهجها التعليمية، إلا بما يسيء ويشوه حقائقه، فهي مؤسسات طائفية مهما بلغت رسالتها من النقاء والصفاء والرقي، لطبيعتها الدينية.

ولا شك أن تكريس تلك الطائفية، لن يؤدي إلى غير مزيد من الحواجز والاغتراب النفسي والفكري في صدور وقلوب وعقول الأجيال الجديدة من أبناء النصارى، ليظلوا، منعزلين عن أمتهم المصرية، بعدما استبدلوا أرضها الواسعة بأرض الكنيسة الضيقة، واستغنوا عن وطنهم الكبير بوطن محاط بالأسوار الخرسانية، وارتضوا بالبطريركية دولة صغرى تغنيهم عن مصر دولتهم الكبرى، وجعلوا الكنيسة هي العقيدة والوطن والانتماء، فخسروا طمأنينة وأمناً وسلاماً لم يجربوه، لأن الأسوار اللاهوتية حالت بينهم وبين ممارسة العضوية في الوطن الدولة، وليس الوطن الكنيسة.

كما أن غموض المعاني والمفاهيم في مناهج التعليم الكنسي، والملابسات التي تشوب الحقائق التاريخية، وسوء الظن بالآخر والقراءة الانتقائية للوقائع والأحداث، وتلمُّس المثالب والأخطاء والسقطات، واستجداء روح الصراع...، كل ذلك وغيره كثير، حرم نصارى مصر من اكتساب السكينة العاطفية وصفاء الذهنية الدينية، نحو شركائهم في التاريخ والأرض والحاضر والمستقبل، وفرض على الدولة عبئاً ثقيلاً (سياسياً وأمنياً واقتصادياً) يثبط كل همة لتحقيق السلام الوطني كمرتكز للأمن الاجتماعي، وهو ما يستدرجنا بغير إرادتنا لحجم الآمال والطموحات الكنسية، إذ قد يفهم البعض من سطوري السابقة، أن الكنيسة المصرية محرومة في مصر الإسلام والأزهر، من حق تدريس علومها الدينية لأبنائها، وأقول:

إن الحقيقة هي غير ما يفهم العوام والخواص وخواص الخواص على سواء، وأن الدولة وقوات أمنها، إنما يسهرون على حراسة منشآت تعليمية كنسية، تفوق حاجة نصارى مصر بعشرات المرات وتتجاوز بكل المقاييس ليس عدد

المصلين منهم وحسب، إنما عدد كل النصارى في مصر الأقباط والأجانب، لكن الذي يغيب عن المثقفين المتحمسين لمعالجة قضايا الكنيسة في مصر، أن هذه الكنائس أبداً وبالضرورة لا ولن تكفي ولا ولن تستطيع أن تلبي قوائم طلبات تصدير الأساقفة والقسس والرهبان والراهبات، بل والشمامسة والشماسات، لممارسة التنصير خارج البلاد، بعد أن أصبحوا عُملة، أصعب من الدولار.

وسيراً نحو توثيق ذلك، نطل سريعاً على بعض المؤسسات التعليمية الكنسية التي يرى الأنبا شنودة (لجهل المتحمسين)، عدم كفايتها، ويطمح لأن تصبح له جامعة ثم اثنتان ثم عشرة إن كان ذلك ممكناً، عملاً بالمبدأ القائل، إن رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة، فأذكر من هذه الخطوات التي تحققت:

- عشرات الكليات اللاهوتية والإكليريكية ومراكز البحث العلمي والمعاهد العليا للدراسات القبطية، المنتشرة في محافظات مصر، وفروعها في عدد من بلاد المهجر، ولعل أنشطها في مصر، من خلال متابعتي (المؤلف)، كانت الكلية الإكليريكية بشبين الكوم، التابعة لمطرانية المنوفية (هاتف ٠٤٨/٢٢٤٠١٠) ، والكلية الإكليريكية بالقاهرة.

وتدرس هذه الكليات والمعاهد الكنسية لطلابها، علم اللاهوت - تاريخ الكنيسة - اللغة القبطية - الآثار النصرانية - دراسات أفريقية - فنون نصرانية - عمارة كنسية - اجتماع - إعلام - إرشاد سياحي.

وتتوافق جميع هذه العلوم الدراسية مع آراء الكنيسة وقانونها الخاص، بما يخالف في كثير منها، المناهج الدراسية التي تدرس في جامعات مصر.

وتمنح هذه المؤسسات شهادات الليسانس ودبلوم الدراسات العليا والماجستير والدكتوراة، في تخصصات عامة ودقيقة، دون تدخل أو إشراف من وزارة التعليم العالي في الدولة، ونظام الدراسة انتظام وانتساب، بشرط رئيس ومهم لا تقبل الأوراق بدونه، وهو تزكية مكتوبة من أحد القسس، مختومة بخاتم كنيسته.

هذا غير المعاهد الكنسية المتخصصة مثل، معهد ديدموس للمرتلين والعرفاء (٤٢ شارع الوجوه بالترعة البولاقية بشبرا) والذي تتم فيه الدراسة مجانية

على نفقة البطريركية، والإقامة كاملة للطلاب، مسكناً ومأكلاً ومشرباً، ولا ينافسه في مهمته، غير معهد الألحان الكنسية في مطرانية طنطا.

ولتعدد هذه المعاهد واتساع نشاطها وعدد خريجيها، ولأن تراتيل غيرهم من الكنائس غير معتمدة عندهم، فقد أنشئت رابطة المرتلين للكنيسة القبطية الأرثوذكسية (القاهرة ١٣ شارع الباشا - شبرا مصر).

● كما يوجد في الكنيسة، مئات من مراكز التدريب مثل:

- مراكز تدريب دعوية: مراكز تدريب خدام الاجتماعات، خدام الشباب، خدام الجامعة، خدام طلبة الجامعة، ثانوي، إعدادي.... إلخ.

- مراكز التدريب المهني: السباكة والنجارة والحدادة واللغات والخياطة ومحو الأمية والتمريض والكمبيوتر.... إلخ.

- دورات تعليمية مستمرة ومكثفة، للشباب وخدام الكنيسة، تدرس المواد الدراسية التالية، على سبيل المثال: دراسات في الكتاب المقدس - دراسات آبائية - لغة قبطية - ألحان كنسية - تنمية إنسانية - تربية وعلم نفس - تربية أسرية - قيادة وإدارة - تقنية اقتصادية - تنمية ثقافية - مشاركة وطنية.

ومن المهم الإشارة إلى أن هذه الأنشطة جميعها لا تخرج عن دائرة النشاط الدعوي الكنسي، حتى مادة «المشاركة الوطنية» فإن منهجها لم يخرج عن المشاركة في تنمية الكنيسة باعتبارها هي الوطن وهي الدولة.

ومن المهم أيضاً أن أشير إلى ضخامة حجم هذه الدورات، إذ أن عدد الذين شاركوا في واحدة فقط من هذه الدورات (يوليو - سبتمبر ١٩٩٩) على سبيل المثال قد بلغ ١٦٥٠ شاباً وفتاة، وزعت عليهم شهادات التخرج بالقاعة المرقسية بكاتدرائية العباسية يوم السبت ١٩٩٩/٩/٢٦.

ومثل هذه المؤسسات التعليمية والتدريبية الضخمة، بأعدادها التي تتجاوز الألف ونصف الألف، ليست في القاهرة وحدها وحسب، إنما تنتشر في كل محافظات مصر ومدنها، لكن أشهرها، مراكز الأنبا رويس بالعباسية وشبرا

الخيمة وشبين الكوم وطنطا ودير المحرق، وكلها تمنح شهادات تقديرية أو تأهيلية مهنية، لمن رسبوا في مراحل التعليم الابتدائي والإعدادي أو الثانوي.

وإذا كانت مدارس الأحد تحتل مكانة أولى في الإعداد الديني والتربوي والتعليمي للنشء عند نصارى مصر- وقد خصص المؤلف لها دراسة مستقلة ليس هنا مكانها - فإن مدارس الجمعة، قد اقتحمت بجرأة حلبة المنافسة، بأنشطتها الترفيهية المتعددة ومحاضراتها النموذجية لجذب تلاميذ وطلاب المدارس والجامعات، حتى تجنبهم الكنيسة أي تأثير للثقافة الإسلامية، من خلال سماع خطبة الجمعة من مكبرات الصوت في المساجد أو من خلال التلفاز.

والمؤسستين (مدارس الأحد والجمعة) يشرف عليهما مباشرة الأنبا شنودة.

• ونمطاً تعليمياً آخر، أكثر اهتماماً وأهمية من كل ما سبق، هو ما يُعرف بالاجتماعات الكنسية التعليمية، وتنظيم أنشطتها الدورية على مدى العام، وتتمثل هذه (الاجتماعات) التعليمية في الدورات التالية:

١- أطفال الروضة والحضانة	٢- تلاميذ الابتدائي
٣- تلاميذ إعدادي	٤- تليمذات إعدادي
٥- طلاب ثانوي	٦- طالبات ثانوي
٧- شباب الجامعة	٨- فتيات الجامعة
٩- خريجي ثانوي	١٠- خريجي الجامعات
١١- المتزوجين	١٢- الحرفيين
١٣- المقبلين على الزواج	١٤- شباب الأسر الجامعية
١٥-آباء وأمهات الحضانة وابتدائي	١٦ -آباء وأمهات ابتدائي وإعدادي
١٧- آباء وأمهات أسر ثانوي بنين	١٨- آباء وأمهات أسر ثانوي بنات
١٩- آباء وأمهات أسر ثانوي بنين وبنات	٢٠- آباء وأمهات أسر الجامعيين بنين
٢١- آباء وأمهات أسر الجامعيين بنات	٢٢- آباء وأمهات جامعيين بنين وبنات
٢٣- اجتماعات عامة للآباء والأمهات.	

ولكل اجتماع من هذه الاجتماعات، أساقفة وقسساً ومعلمين وكهنة وخداماً،

يتم إعدادهم إعداداً خاصاً في مراكز تدريبية خاصة بكل طائفة وبكل مستوى، وتعقد لكل هيئة منها اجتماعات خاصة للمشاركة في إعداد البرامج التعليمية والتثقيفية وتحديد المناهج وطرق تدريسها والأبعاد الدينية والسياسية لكل منهج، ويدرس في هذه الاجتماعات، الكتاب المقدس (عندهم) واللغة القبطية (اللاتينية على الحقيقة) وأساليب القيادة والإدارة والتاريخ والاقتصاد من وجهة النظر الكنسية، وكلها مستقلة تماماً عن مناهج التعليم العام للدولة، والتي كثيراً ما تتجاوز الخطوط الحمراء، ولدينا نماذجاً من هذه المناهج الخاصة (ويمكننا توفيرها لأي جهة متخصصة أو ذات اهتمام، على نفقتها الخاصة).

ويحضر هذه الاجتماعات ممثلين ومندوبين من كنائس الجمهورية، حيث يبلغ عدد أعضاء الحضور في كل واحدة منها أكثر من ١٥٠٠ عضواً.

وبناء على معلومات متواضعة عن خدام وخادمات ثلاثة لجان فقط من لجان هذه الخدمات الدعوية في الكنيسة، كان مجموع المكلفين بالإشراف (فقط) عليها ١٦٠٠ عضو وعضوة، لإدارة مهرجان واحد من مئات المهرجانات الدورية.

أما حجم الحضور من الصغار والشباب والفتيات وطلبة الثانوي من البنين والبنات، الذين يحضرون هذه المهرجانات الموسمية والمتكررة على مدى شهور كل العام، فلم أقف عليه ولكن أترك للقارىء أن يحاول بنفسه تقدير حجمه بالتناسب مع حجم عدد المشرفين.

بينما قد وقفت على عدد الذين شاركوا في مهرجان إعدادي (فقط) عام ١٩٩٩، وقد بلغ خمسة آلاف (٥٠٠٠) فتى وفتاة، وللخيال هنا أن يسبح طويلاً فيما لزم هذا العدد من مشرفين ومشرفات ومعلمين ومعلمات وكهنة وقسس وآباء ولجان تنظيمية ومأكل ومشرب ومحاضرات وكتب وهدايا و ...

وإذا كانت الأرقام الإحصائية تقول أن خمسة آلاف فتى وفتاة من المرحلة الإعدادية قد شاركوا في مهرجان إعدادي ١٩٩٩، فإن إحصاءاً آخر، يلقي الضوء على مدى الجهد الذي يبذل في سبيل تطوير أداء هذه الخدمات، وهو إقامة ثلاثة وحدات تدريبية لإعداد الخدام والخادمات وأمنائهم إستعداداً

للمهرجانات التي نظمت في يوليو ٢٠٠٠، إذ شارك في دورة إعداد خدام الشباب (فقط) ٥٠٠ عضواً وعضوة، تحت عنوان: «رؤية مستقبلية لخدمة الشباب»، أما دورة خدام إعدادي (فقط) فقد شارك فيها ٧٠٠ عضو وعضوة تحت عنوان: «كيف نبني احتياجات المخدومين؟ الخادم كتاب مفتوح»، وقد ناقشت هذه الدورة الأخيرة، كيفية الاستفادة من أفلام الفيديو وشرائح الفانوس السحري (بروجكتور) وكيفية استخدام الإنترنت، كما استعرض المحاضرون مواقع البطريركية المرقسية ومحاضرات الأنبا شنودة ومواقع أخرى لأكثر من ثلاثين كنيسة مصرية وأسقفيات محلية وإقليمية، وأكثر من مائتي كنيسة أوربية وأمريكية على شبكة الإنترنت وكيفية التواصل معها.

أما دورة خدام ثانوي (فقط)، فقد حضرها ٤٠٠ عضو وعضوة، حاضر فيها الأنبا موسى أسقف الشباب، بعنوان: «مسئولية الخادم في خلاص المخدوم».

وهذا جهد المقل، فهل كان (ومازال) مطلب الأنبا شنودة لإنشاء جامعة دينية على غرار جامعة الأزهر، مطلباً مُلحاً؟

(٢)

النشاط الدعوي للأنبا شنودة

واستمراراً لقراءة مفردات ما وُصف بـ «الأزمة»، وسمّى كذباً بـ «الفتنة الطائفية» للوقوف جلياً على «حقوق الأقباط المسلمين في مصر»، التي ضاعت وتاهت وضلت الطريق لحساب «حقوق الأقباط النصارى»، التي أؤكد أنه ليس بعيداً أبداً عن الموضوع أن أتناول القضية الثالثة وهي «حجم النشاط الدعوي (الاستراتيجي والتكتيكي) الذي تمارسه قيادة الكنيسة المصرية - الوحيدة بين كنائس مصر الأخرى؛ الناشطة في قضايا الحكم والحاكمية والسلطان والسلطات، ممثلة في نيافة الأنبا شنودة بطريرك طائفة الكنيسة المرقسية، وبابا الأسكندرية وأفريقيا وبلاد المهجر، وأقول: إن مناقشة هذه القضية ليس بعيداً أبداً عن جذور الأزمة بين الأهلين، لسببين مهمين للغاية:

أولهما: خيبة الأمل والرجاء التي أصابت الأقباط المسلمين في شيوخهم

ودعاتهم الذين شاء الله أن يحتلوا مناصب إمامتهم والإفتاء لهم، فتسلطوا هم عليهم، كجهاز معاون لقيادات الشرطة، يبيتون ليلهم في بيوتهم، ويقضون نهارهم في مساجدهم وجامعاتهم، متقربين إلى الله بمحاربة كل مظهر إسلامي بادئين بأنفسهم، ومتابعة كل نشاط يحمل هوية الإسلام، ومطاردة كل شاب يشتبه في علاقته بأي عمل جماعي ينتمي إلى المسجد، حتى أصبح عندهم المسلم الملتزم بسنن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، مجرماً يستحق العقاب، ولا يحسب أحداً أنني أبالغ في ذلك، إنما فقط أشرت بخجل ووجل وإيجاز، إلى حقيقة لم يعد يهتم بها الإعلام باعتبارها قد أصبحت واقعاً لا يلفت الأنظار، ولا يشغل الأذهان، وسنناً مقدسة طورت مفاهيم الولاء والبراء من كونها لله، إلى كونها ولاء للشيخ فلان أو علان.

أما السبب الثاني الذي يجعل من متابعة النشاط الدعوي لنيافة الأنبا شنودة أمراً ذا أهمية، هو ذلك النجاح الباهر لقيادته كنيسته، بما امتلكه خلال عهد الرئيس مبارك من آليات إعلامية «ضخمة» وعلاقات سياسية «واسعة» برموز الدولة، مدعمة بثلاثة عناصر خطيرة تعضد نجاحها، هي باختصار:

- العنصر الاقتصادي.
- مجموعات ضغط داخلية وخارجية
- خطاب ديني وسياسي واعي ومدروس بدقة.

- يضاف إليها، وضوح الرؤية، وتقنين الأهداف، ودقة استخدام الوسائل.

- ثم وهو الأهم والأخطر، قوة آلية الضخ اللاشعوري الدائم والمنتظم بإلحاح، أن الأقباط النصارى في مصر، خاصة في عهد الرئيس مبارك، يعيشون دائماً في ظل أحكام عرفية وقوانين طوارىء وممارسات عنصرية غير إنسانية، تمارسها أجهزة الأمن المصرية ضد مواطنيهم بالتخصيص.

وهو ما ترجمه الأستاذ محمد حسنين هيكل في خريف غضبه، عندما قال (ص ٢٤٨): «لم تعد الأديرة أماكناً للعبادة، بل أصبحت مراكزاً للاتصال»، وقال في (ص ٢٤٩)، «تحول الفكر الكنسي في عهد شنودة من مؤسسة دينية إلى مؤسسة شاملة مكلفة بحلول لكل مشاكل الدنيا والدين»، وقال الأستاذ هيكل في

(ص ٢٥٤)، «أنه (الأنبا شنودة) حقق اتصالات عالمية، إضافة لاحتمالات نفوذ لم تكن موجودة من قبل».

وقد بلغ نجاح هذه المنظومة، الحد الذي أصبح معه الرأي العام بين جهلاء الأقباط المسلمين وبعض خواصهم من المرتزقة العلمانيين، مستثاراً ومستنفراً لأجل الأقباط النصارى، دفاعاً عن حقوقهم، كما أصبحت آلية هذا الضخ اللاشعوري ترسخ قناعات عدائية لدى الرأي العام بين الأقباط النصاري، حتى أصبحوا كما لو كانوا في حالة صراع قدري مع أهلهم من الأقباط المسلمين، شعباً وجيشاً وشرطة ونظاما وديناً، وأملك من الشواهد لكل عبارة من هذه العبارات ما يبرهن على صدقها، بعيداً عن مزيدات محترفي تجارة الإرهاب الفكري، المستبسلين من أجل تكميم الأفواه، وإخراس الألسنة وقصف الأقلام التي تحاول مثلي، التعامل مع القضية بشفافية ووضوح، للوقوف على الحقائق دون تزيين أو تزييف، عوناً ومساعدة لأولي الأمر وأصحاب القرار، لضمان سلامة وصحة حساباتهم، باعتبارها قضية ككل قضايا الأمة، وهمّاً ككل همومها.

وأقول بعد هذه المقدمة، إنه برغم المشكلات والقلاقل التي أثارتها الكنيسة محلياً وإقليمياً ودولياً ضد الرئيس مبارك، واتهام شعبنا بما ليس فيه من تعصب، وإحراج حكوماتنا، داخلياً وخارجياً، فما زالت متابعة أنشطة الأنبا شنودة خلال عهد الرئيس مبارك، هي في الحقيقة أوسع من أن ترصد مستوياتها المحلية والإقليمية والدولية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية والثقافية والفكرية والتربوية، ثم الدعوية.

وأحسب أن مثل ذلك العمل، جدير باهتمام المؤسسات الأكاديمية والبحثية، مثل مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، ومثل مركز الدراسات الأمنية بوزارة الداخلية، أن توليه اهتماماً دراسياً وبحثياً وميدانياً وإحصائياً من ناحية، وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً وإعلامياً من ناحية أخرى، إذ كان مأمولاً من الكنيسة أن تسهم في ذلك، وأن تخفف من ضغوطها ومناوراتها رداً للجميل، وذراً للرماد في العيون التي باتت ترصد وتدقق، وتملك القدرة على كسر حواجز

المعلومات والمعارف الكنسية، وتخطت الأسوار الخرسانية العالية التي أحاطت بالكنائس لترسخ - قصداً - في نفوس المسلمين الإحساس بجرم هم منه براء، أن الكنيسة إنما تفعل ذلك تحصناً من هؤلاء الأعداء، ودفاعاً عن النفس المهددة بإغارات البرير الأوغاد.

وأقول: إنه أصبح فرضاً وطنياً ومطلباً أمنياً، هدم هذه الأسوار الخرسانية العالية التي تحيط بالكنائس، لأنها مجرد سواتر لن تغني ولا تسمن، إن كان في تاريخ المسلمين أو عقيدتهم ما يبيح لهم أي عمل إجرامي ضد هذه المنشآت وهو ما لم يفعلوه مع تراث أجدادهم من أوثان وأصنام على مدى أربعة عشر قرناً.

ثم عودة إلى الأنبا شنودة فنقول: إنه في عهد الرئيس مبارك، كان غير كل أنبا سابق في كل عهد سابق، وكان بحق - ومازال - دينامو متحرك لا يكف عن العطاء لكنيسته، برغم محاولات البعض لإنقاص ذلك القدر من العطاء، كما ذهب إلى ذلك جمال أسعد في كتابه «من يمثل الأقباط الدولة أم البابا؟» عندما قال نصاً: «إنما هو يغذي رغبته في النجومية وإثبات الذات الإعلامية».

وقد حاولت للتحقق والوقوف الموثق على حجم هذا العطاء، أن أرصد نشاطاً واحداً من أنشطته، وهو المقابلات والاستقبالات التي يعقدها في مكتبه الخاص بالكاتدرائية الكبرى بالعباسية خلال ستين يوماً متتالية، فوجدت أن الرجل يمتلك طاقة وحيوية وقدرة على الإنجاز تساوي ضعفيّ ما يملكه وما حققه ويحققه كل من فضيلة الدكتور شيخ الأزهر ووكلائه، وفضيلة الدكتور وزير الأوقاف ومديريه، وفضيلة الدكتور رئيس جامعة الأزهر ووكلائه، وفضيلة مفتي الديار المصرية ولجانه ومساعديه، مجتمعين، تماماً مثلما تساوي لحيته البيضاء، ضعفي لحية هؤلاء العلماء الأربعة مجتمعين.

لذا فإن الحصاد الدقيق لجهود الأنبا شنودة، ليس هنا ما يتسع لضخامته، لكن لا بأس أن نطل إطلالة عامة على بعض جهوده، بالوقوف على أهم المحطات الكبرى لهذه الجهود، وفقط في عهد الرئيس مبارك.

• استقبل الأنبا شنودة بالقاهرة عام ١٩٨٧ بطريرك القسطنطينية الراحل

ديمتريوس الأول، وكان قد زاره في القسطنطينية عام ١٩٧٢، بعد طول شقاق.

• زار الكنيسة الروسيا الأرثوذكسية والمشاركة في احتفالها بالعيد الألفي على تأسيسها، عام ١٩٨٨، ثم استقبل بطريرك روسيا بدير الأنبا بيشوي في ١٩٩١/٩/٢٠ في أول زيارة له لمصر بعد طول خصام وشقاق.

في مقر البابوية بدير الأنبا بيشوي فتح باب الحوار لأول مرة في التاريخ بين الكنيستين المصرية (اللاخلقيدونية) والبزنطية (الخلقيدونية) في جلسة وفاق عقدت في الفترة ٢٠ - ١٩٨٩/٦/٢٥ لتنهي - ولو صورياً - الخلاف التاريخي حول طبيعة المسيح عليه السلام بعد حوالي ١٦٠٠ عام، وآلاف القتلى الذين سقطوا في المعارك بين الطرفين، وآلاف المعذبين، وآلاف المضطهدين، وآلاف المعزولين عن كنائسهم جبراً.

• استقبل الأنبا شنودة بوادي النطرون عام ١٩٨٨، لجنة الحوار بين الكنيستين المصرية المرقسية والرومانية الكاثوليكية، والتي تشكلت إثر زيارته لـ بابا الفاتيكان في مايو ١٩٧٣، وهي أول زيارة يقوم بها بطريرك مصري منذ القرن الخامس الصليبي، لينتهي اللقاء بالاتفاق على طبيعة المسيح عليه السلام، بعد صراع دام أكثر من ١٦٠٠ عام، سقط خلالها آلاف القتلى، في معارك فاقت خيال المبدعين.

• كما فتح الأنبا شنودة باب الحوار مع الكنيسة الإنجليكانية الأسقفية في لندن، الذي كلل باجتماع موسع بدير الأنبا بشوي في أكتوبر ١٩٨٨ مع روبرت رونس رئيس أساقفة مدينة كانتربري الإنجليزية، حيث تم الاتفاق على تعديل إحدى فقرات قانون الإيمان التي كانت محل خصومة دائمة بين الكنيستين منذ عدة قرون.

وتعبيراً عن هذا الوفاق، حضر الأنبا شنودة حفل تدشين كاتدرائية جميع القديسين الإنجليكانية في منطقة الزمالك، كما زار بيت كهنتها، ثم كان أسبوع الوفاق الكبير في ضيافة دير الأنبا بيشوي الأرثوذكس في الفترة من ١٢ - ١٩٩٠/٢/١٨ وحضور رئيس أساقفة كانتربري، وأسقف الهند، وأسقف كندا،

والأسقف غايث عبد الملك مطران الكنيسة الأسقفية في مصر وأورشليم والقدس، والذي أحيل إلى المعاش أثناء كتابة هذه الدراسة وحل محله القس منير حنا أنيس في ٢٠٠٠/٥/١٥.

• ومن المحطات الكبرى أيضا في حياة الأنبا شنودة في عهد الرئيس مبارك:

- انضمامه إلى عضوية مجلس الكنائس العالمي (الذي أنشىء عام ١٩٤٧ كمؤسسة تنصيرية عالمية)، ثم اختياره رئيساً مشاركاً لهذا المجلس عام ١٩٩٤.

- انضمامه إلى عضوية مجلس كنائس الشرق الأوسط (الذي أنشىء ١٩٥٨ كمؤسسة تنصيرية إقليمية)، ثم اختياره رئيساً مشاركاً لهذا المجلس، في نفس العام.

- انضمامه إلى «مجلس كنائس أفريقيا» وهو مؤسسة تنصيرية دولية، وعضوية «مجلس دراسة الإسلام في أفريقيا»، التابع للمجلس السابق، ومقرهما نيروبي بدولة كينيا، عاصمة التنصير في القارة السوداء بعد الكنيسة المصرية.

- ولعل خطابه الذي ألقاه في مجلس الكنائس الأمريكية، أثناء زيارته لأمريكا عام ١٩٧٧، قد فتح أمامه أبواب أفريقيا على مصراعيها. إذ حث نيافته الحضور إلى ضرورة إعادة الانتشار في أفريقيا، ومد جسور التنصير إلى كل موطىء قدم فيها عبر الكنيسة المصرية، قائلاً نصاً: «إن الإرساليات الأمريكية والبلجيكية والفرنسية وغيرهم من الكنائس العاملة في أفريقيا، لم تعد مجدية لأنها ترمز في نظر الأفارقة إلى الاستعمار والاستغلال، فيكون الطريق الأكثر جدوى، هو مساعدة الكنيسة القبطية حتى تقوم بدورها في هذه القارة»

ثم إشارة لجهود بعض المنظمات الإسلامية المتواضعة للغاية هناك، أردف قائلاً كلمته التي ظل الحضور يرددها بعده: «وإن تأخرتم فقد لا تجدونها».

- وفي عهد الرئيس مبارك، ألف الأنبا شنودة وطبع ونشر وترجمت له في مصر والعالم الإسلامي عشرات الكتب باليونانية والسريانية والإنجليزية.

- ثم أخيراً رشحه د. شعبان خليفة بصفته رئيساً للجنة الكتاب والنشر بالمجلس الأعلى للثقافة، لجائزة «مادنزيت سنج» للتسامح وعدم العنف، التي تمنحها منظمة التربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) التابعة للأمم المتحدة،

لدوره في الحوار بين الأديان، واستجابت اليونسكو للترشيح، وهي غالبا الآمرة بالترشيح، وفاز الأنبا شنودة بالجائزة التي تقدر قيمتها بمبلغ أربعين ألف دولار أمريكي، مع شهادة تقدير في احتفال رسمي أقيم في ١٦ أبريل (٢٠٠٠) بالعاصمة الفرنسية باريس أثناء الاحتفال باليوم العالمي (الكاذب) للتسامح.

- وفي احتفال كبير مساء يوم الثلاثاء ١٨ مارس ٢٠٠٢، منحته جماعة الإخوان المسلمون بنقابة الأطباء المصرية درع التميز مع رئيس الوزراء ومفتي الديار (يومذاك) د. أحمد الطيب رئيس جامعة الأزهر الحالي.

- وبموافقة الحكومة المصرية، سافر الأنبا شنودة على متن طائرة خاصة صباح السبت ٢٧ / ٩/ ٢٠٠٢ إلى ليبيا، لاستلام جائزة الكتاب الأخضر التي يمنحها القذافي سنوياً باسم حقوق الإنسان مساء الأحد ٢٠٠٢/٩/٢٨ (الموافق لذكرى موت عبد الناصر)، وقيمتها ربع مليون يورو أوربي بما يعادل مليوني جنيه مصري، دعماً لأنشطة الكنيسة الأرثوذكسية في مصر.

• ثم بعد هذه الإطلالة السريعة، أجد أنني فقط مهدت لقصدي وأستطيع أن أنطلق الآن نحو رصد المكاسب والآمال التي حققها شنودة في عهد مبارك، وما كان يحلم بها كل أسلافه مجتمعين، بل ولا يحلم بها شيخ الأزهر كإمام لواحدة من أكبر المؤسسات الإسلامية في العالم، من خلال إلقاء بصيص ضوء. وبإيجاز شديد ومختصر. على حصاده في عام واحد هو عام ١٩٩٨،

• في مقر الكاتدرائية الضخمة بالقاهرة، استمرت اللقاءات الدورية للحوار مع الكنيسة الإنجلية الذي كان قد بدأ في ١٩٨٩/١/١٦، أعقبه اجتماع في ١٩٨٩/٦/٢٧، ثم في ١٩٩٠/٢/١٢... برغم المشكلات العقدية الحادة بينهما.

• في صعيد مصر، تمت أعمال إعادة تجديد وتعمير ديري الشايب والرزيقات لاستقبال الرهبان والسياح.

• شراء أرض جديدة أضيفت إلى الأرض القديمة لدير الأمير تادرس.

• تطويراً لأنشطة الكاتدرائية، رصدت آلاف الدولارات وأنشئت المراكز التالية:

- مركز التنيمة الريفية. - مركز التنمية الاقتصادية.

- مركز التنمية البشرية. - مركز التنمية الشاملة.
- مركز محو الأمية. - مركز المتخلفين عقليا.
- مركز رعاية المسجونين النصارى وأهلهم. - مركز معالجة المدمنين.

• استعادة حوالي ٣٥٠ فدان من الأوقاف المصرية.
• استقبال بطريرك الروم الأثوذكس بالأسكندرية برغم اختلافهما العقدي.
• عقد مؤتمر رؤساء الكنائس النصرانية في مصر، وإعداد مشروع قانون موحد للأحوال الشخصية، غير الذي أقرته الحكومة، على أن يعمل به داخل الكنائس، دون الاعتبار لأحكام المحاكم التي تخالف هذا القانون.
• بعد انقطاع عدة قرون، زار الجمهورية الليبية وأعاد النشاط الكنسي في خمس مدن ليبية، وتعيين ثلاثة قسس في طرابلس وبنغازي ومصراته.
• بدء الخدمة في أول كنيسة مصرية في أوغندا، وأخري في تنزانيا.
• توجت الكنيسة المصرية بطريركاً جديداً لكنيسة أريتريا، بعد انفصالها عن بطريركية أثيوبيا، مع توقيع بروتوكول تعاون معه.
• لأول مرة، تعيين ثلاثة رهبان أرثوذكس في السودان.
• أنشأ كنيسة جديدة في ساحل العاج.
• لأول مرة بالتنسيق مع السفارة المصرية والاتفاق مع سلطات الكيان الصهيوني، تعيين خمسة قسس أرثوذكس مصريين في القدس المحتل.
• في لبنان تم توقيع اتفاق مشترك مع الكنيسة الأرثوذكسية السريانية.
• أرسل عدد من الراهبات لرسم أيقونات (لوحات تشكيلية وتماثيل يقدسونها) في بطريركية السريان في لبنان.
• في سوريا تم توقيع اتفاق مشترك مع الكنيسة الأرمنية في كليكلة.
• تعيين كاهن جديد للكنيسة المصرية في إمارة العين بدولة الإمارات.
• استقبل بطريرك قبرص الأرثوذكسي، برغم اختلافاتهما العقدية.
• انشاء كنيسة جديدة في سنغافورة.
• شراء قطعة أرض كبيرة في ميلانو بإيطاليا.
• شراء مطرانية جديدة في ميلانو.

- شراء دير للرهبنة في ميلانو.
- لأول مرة تعيين ثلاثة رهبان في ميلانو.
- شراء كنيسة في كنت بانجلترا.
- شراء كنيسة في دونكاستر بانجلترا.
- شراء مركزاً كنسياً على مساحة ١٠ أفدنة في برمنجهام بانجلترا.
- شراء بيت لخدمة الدعوة الأرثوذكسية المصرية في أيرلندا.
- احتفل بالكنيسة الثالثة والكاهن الثالث في هولندا.
- افتتح كنيسة جديدة في فنلندا.
- استقبل بطريرك ألبانيا الأرثوذكسي، برغم المشكلات العقدية بينهما.
- حضور رئيس الكنيسة الأرمنية (الروسية) إلى القاهرة، وتوقيع اتفاق تعاون بين الكنيستين، برغم المشكلات العقدية الحادة بينهما.
- وضع حجر الأساس لكنيسة جديدة في فيينا بسويسرا.
- توقيع عقد شراء كنيسة جديدة في باريس.
- تطوير وتنمية وتجديد العمل في دير للرهبنة في فرنسا.
- أنشأ كنيسة جديدة في كولومبس بأمريكا.
- أنشأ كلية لاهوتية في جيرسي ستي بأمريكا.
- أنشأ كلية لاهوتية في لوس أنجلوس بأمريكا.
- أعاد افتتاح عدة كنائس في واشنطن بأمريكا.
- أعاد افتتاح كنيسة في بروكلين بأمريكا.
- أعاد افتتاح كنيسة في ريفر سايد بأمريكا.
- أعاد افتتاح كنيسة بوسطن القائمة بأمريكا.
- وضع حجر الأساس لكنيسة في ضواحي بوسطن بأمريكا.
- أنشأ دير للرهبنة في كاليفورنيا بأمريكا على مساحة ٢٥٠ فداناً.
- أنشأ مدرسة كنسية في مونتريال بأمريكا.
- افتتح كنيسة ومركز قبطي في مسي نوجا بأمريكا على مساحة ٨٠٠٠م٢ (فدانين) بلغت تكاليفهما عام ١٩٩٨، أكثر من ١٢ مليون دولار.
- أسس ثلاثة كنائس في كندا، ليصبح عددها ١٩ كنيسة مصرية.

- أنشأ مدرستين كنستين في سيدني باستراليا.
- أنشأ كلية لاهوتية في سيدني.
- أنشأ دير للرهبنة بمدينة سيدني مساحته ١٠٠ فدان.
- أنشأ دير للرهبنة بمدينة ملبورن باستراليا مساحته ٥٠ فدانا.
- أنشأ كاتدرائية ضخمة جديدة في برلين بألمانيا.
- أنشأ دير للرهبنة في كريجلباخ بألمانيا.
- أنشأ دير للرهبنة في ترير بألمانيا.
- شراء كنيسة في فرانكفورت بألمانيا.
- شراء بيت في بريشيا بألمانيا.

تلك هي صورة مضغوطة لحجم ما حققه الأنبا شنودة خلال عام واحد فقط (١٩٩٨) في عهد الرئيس مبارك، لأصل إلى ختام دراستي المتواضعة، وفقط أستطيع أن أضيف، أن الأنبا شنودة زار في عهد الرئيس مبارك، كل بلاد الدنيا، في أسفار لم يشهد مثلها غيره من رسل وبطاركة وآباء وكهنة أي كنيسة على مستوى الأرض، ولا يجب أن يفهم أحد، أن مارصدته هو كل نشاط الأنبا شنودة، إنما هو فقط ما استطعت رصده، بجهدي الفردي المحدود، وإمكاناتي الأكثر محدودية، ولو شاء الله أن يزيد الجهد وتزداد الإمكانات لزدت.

ومن نافلة القول أن أذكر تلك العبارة الموجزة التي اختصر بها الأنبا شنودة وصف جهده في سبيل الدعوة إلى الأرثوذكسية المرقسية، عندما قال: «إن الذين هم بعيدون عن الكنيسة لتذهب الكنيسة إليهم».

فلما ذهب الأنبا شنودة إليهم، عاد بهم إلى حظيرة كنيسته، فأصبحوا وهم هناك في مواقعهم بالخارج عماداً قوياً له في الداخل. قوامه أكثر من ١٥٠ كنيسة مرقسية أرثوذكسية مصرية في بلاد العالم الغربي تحت إشراف ١٢ أسقفاً (وهو رقم ضخم في حسابات الكنائس) و ١٦٠ كاهناً، غير الأديرة والمدارس والقرى والكليات الإكليريكية والمقرات الدولية التي أنشئت له كمقرات لرئاسة الكنيسة في أكثر من مدينة عالمية.

- وبذهابه إلى هؤلاء البعيدين عن الكنيسة أيضاً، استطاع أن يمتلك عليهم

قلوبهم ونفوسهم وإيمانهم وأموالهم، فأصبح عندهم هو الحاكم والملك والرئيس والبطريرك والبابا دفعة واحدة، فكانوا له عيوناً وألسنة وأيدي وإعلاماً عند كل الحكام والملوك والرؤساء والبطاركة والبابوات الآخرون ورجال الدول من الوزراء والسفراء، فامتلأت حجرة مكتبه في الكاتدرائية الكبري بالعباسية، بمفاتيح المدن وشهادات التقدير والميداليات والنياشين والدكتوراه الفخرية.

- اختارته مؤسسة بروانج الأمريكية كأفضل واعظ ديني في العام ١٩٧٨.

- أهدته إيطاليا ميدالية هيئة السلام والسياحة عام ١٩٧٩.

- في واحدة من صور الضغط المقنع على الحكومة المصرية، ولأول مرة في تاريخ الكونجرس الأمريكي في ١٩٨٩/٩/٩ افتتح الدورة البرلمانية للكونجرس بالصلاة الكنسية الأرثوذكسية، ومنح شهادة تقدير.

- وعلى نفس الوتر عزف عمدة مدينة سان فرانسيسكو بأمريكا، وجعل فترة زيارة الأنبا شنودة لولايته عام ١٩٨٩، من ٢٤ - ٢٨ اكتوبر من كل عام، باسم «أيام البابا شنودة».

- وإمعاناً في تأكيد الأهداف العليا لبعض المؤسسات الأمريكية، منحته جامعة سان فنسان، الدكتوراه الفخرية عام ١٩٨٩، وكان قد منح عام ١٩٧٧ أيام الرئيس السادات الدكتوراه الفخرية من جامعة سان بيتر.

- وفي عام ١٩٩٠ منحته جامعة بون بألمانيا، الدكتوراه الفخرية.

- ثم أخيراً وبترشيح أحد المسلمين له، حصل على جائزة اليونسكو ٢٠٠٠.

هذا غير المؤتمرات والندوات والإصدارات الإعلامية في كل من الشمال والجنوب الأمريكي ووسط وشرق وغرب كندا، ومنطقة سياتل وأوربا والبرازيل واستراليا، وما يتبع ذلك من دعم مالي للكنيسة في مصر، حتى أن يوماً واحداً من الأيام لم يعد يمر، إلا وهناك زيارات ووفود كنسية ذاهبة أو عائدة من الخارج، من وإلى الأنبا شنودة الذي يتولى بنفسه إدارة وترشيد هذه الكنائس والمجامع كلها، ويعين القسس والكهنة والآباء، بل والشمامسة، ويحدد أعيادها وطقوسها ولغة صلاتها، ويشارك في وضع سياساتها وأدق دقائق أنشطتها.

ولا شك أن هذا الانفتاح الذي ترجمناه في وقائع محددة وواضحة عبر رصد بعض نماذج النشاط الكنسي الخارجي، انعكس بالضرورة على النشاط الكنسي الداخلي، ولكن في صورة أخرى نقرأ عنوانها من خلال هذا التقرير الغاضب الذي أعده عدد من أبناء الكنيسة، نقلاً عن فاروق فهمي، في كتابه «بركان الغضب القبطي» الصادر عام ١٩٩٤ بالقاهرة (ص ٣):

«تحولت الأديرة (في عهد الرئيس مبارك)، إلى منتجعات سياحية أشبه بفنادق ٥ نجوم، بعد أن أغدق عليها من أموال أبناء المهجر ومن المشروعات الاستثمارية الخاصة، فأصبحت أديرة مثل دير المحرق ودير درنكة ودير الجندلة، في صعيد مصر، تجذب الشباب للإقامة فيها والسياحة بشكل غير مسبوق في التاريخ الكنسي، حيث اختلف مفهوم الرهبنة الذي كان يعني الزهد والتقشف، إلى مفهوم عصري جديد فيه الرفاهية والأبهة، أما الكنائس فقد أصبحت تعوم فوق بحيرة من الدولارات ولم تعد تعتمد على تبرعات فقراء الشعب قبل أغنيائه، وانعكس ذلك على إدارة الكنيسة التي يحكمها مجلسان، مجلس الشعب (الكنسي) ومجلس الإكليروس.

والمفروض أن الأول يدير الكنيسة إدارياً والثاني يديرها روحياً، لكن في السنوات الأخيرة، انتهى دور المجلس الأول وذاب في المجلس الثاني (الإكليروس) بعد أن أصبح هو صاحب السيادة، الذي يقوم بالإشراف ويجمع التبرعات.

ونقلاً عن منشور كنسي معارض لهذا الانفتاح تحت عنوان «نريد بطريركاً يرثي لفقرنا بدلاً من رئيس أساقفة المرسيدس»، يقول نصاً:

«عندما فرض اصطلاح أساقفة المرسيدس نفسه على قاموس حياتنا الكنسية المؤلمة، استيقظ كثيرون من حالة الثقة العمياء في أساقفة غير جديرين بهذه الثقة، فوجدوا أن كثيراً من الكهنة أصبحت لديهم الشجاعة لمواجهة أساقفة المرسيدس، وتوجيه اللوم لهم صراحة على تبديد أموال الفقراء في شراء المرسيدس، والقدوة السيئة في البذخ والمعيشة .... إننا يا أخوة نعبد مسيحاً ولد في مزود (حظيرة) البقر، ودخل أورشليم راكباً على حمار، وكان يمشي على قدميه بالساعات، ويقطع الأميال في تعب وعرق وقطرات الدم، كنا

نتوقع إنه عندما يسمع قداسة البابا بهذا الانتقاد، سوف يقف إلى جانب المنتقدين، ولكنه فضل الوقوف على رصيف المرسيدس الفخمة، أهـ.

وعذراً أن أقحم نفسي فيما لا شأن لي به حول ما جاء في السطر الأخير من هذا المنشور، وأقول أن ذلك قد أكده الأنبا شنودة في إجابته على سؤال الصحفي محمود فوزي في كتابه «البابا شنودة وحقيقة القس المعزول أغاثون» (ص ١٠١)، حول حقيقة «مرسيدس لكل كاهن» فقال نيافته نصاً:

«البعض يعترض على مظاهر الثراء والفخفخة. مثل ركوب السيارة المرسيدس... وأقول بصراحة إن السيارة قد أصبحت أمراً ضرورياً للقسيس وليس فقط للأسقف، كما أن الأسقف ينتقل من بلد لبلد يزورها، فلابد له من سيارة، ولكن جميع الذين لديهم سيارات مرسيدس، أعطيت لهم هدايا من شعبهم ولم يشتروها».

ولا يجب أن يتعجب القارىء من هذه الحقيقة التي تفوق الخيال، وهي أن شعب الكنيسة، وليست حكومة مصر أو شعب مصر هو الذي اشتري هذه العشرات من السيارات التي تراوح ثمنها حينذاك حوالي ثلاثة أرباع الميلون جنيه، وهو ما يؤكده الأنبا شنودة ثانية وهو يستطرد في إجابته لمحمود فوزي، فيقول:

«العربيات هدايا، ناس يحبون واحد أو أعطوه عربية ماذا يقول لهم؟ فلم يحدث أن أسقفاً اشترى عربية مرسيدس، يجوز اشترى عربية عادية، لكن كل الأساقفة الذين يملكون عربية مرسيدس، أخذوها هدية من شعبهم فهل يرفضونها؟».

وفي الحقيقة إن سؤال الأنبا شنودة، له كل الوجاهة، ومن الغباء أن يرفض واحداً أياً من كان هذا الواحد، مثل هذا العرض السخي، ولعل للأنبا شنودة في صدام حسين قدوة حسنة عندما أهدى سيارة مرسيدس لكل واحد من رؤساء تحرير الصحف المصرية، فلم يرفضها واحداً منهم، وهم الأغنى والأقل حاجة للمرسيدس من قسس الأنبا شنودة.

وإذا كانت لرئيس العراق المخلوع مصالحه المصيرية (حينذاك)، فإن الشعب الذي أهدى المرسيدس إلى القسس، كانت له أيضاً مصالحه التي حددها الأنبا شنودة في سببين (ص ١٠٢):

• الأول: لمحبتهم.

• الثاني: لأن القسيس إنسان نشيط يزور كل قرية وكل مدينة، فيحتاج إلى عربية تحتمل السير في القري والمدن.

ثم أردف قائلاً:

وأنا في الأول كنت أركب عربيات أجرة، ثم بعد ذلك أهديت لي عربيات (بصيغة الجمع) من بعض المحبين، وأنا أسقف جاءتني هدايا عربيات أيضاً (بصيغة الجمع) من بعض المحبين، عندما وجدوا أن عملي يحتاج في التنقل إلى عربة».

وأمام هذا الواقع المترف لقيادات كنيستنا المصرية، لا أملك إلا أن أقدم التهنئة لكل العاملين بالبطريركية (الامبراطورية) الأرثوذكسية، على القليل المذري الذي حققوه، مبدياً أسفي وحزني لبكائهم المستمر على ما يلاقونه من الظلم والاضطهاد والقهر، الذي تمارسه قوى الشعب القبطي المسلم الغاشم، ضد أقلية الشعب القبطي النصراني الوديعة المكلومة، (تحت سطوة ومباركة أجهزة الأمن المصرية العنصرية، التي طالب نصارى المتجر والمهجر رسمياً، من لجان حقوق الإنسان الدولية، سرعة التدخل لحمايتهم من بطشها، ومن تعذيبها لأطفالهم وشبابهم ونسائهم، بعدها أصبحوا في عهد مبارك، كما قالوا وما زالوا يقولون في بكائية حزينة (والنص تحت أيدينا)؛ [«سبايا حرب، إلى أن يدفعوا الجزية للشرطة المصرية»]، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، ونعوذ بجلاله أن نكذب أو نخون، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.